

Distr.: General

27 January 1998

Arabic

Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البندان ١١٤ و ١٤٣ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب المراقبة الداخلية

مذكرة من الأمين العام

- ١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٢١٨/٤٨ بـ ٢٩ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير المرفق المرسل إليه من وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية بشأن مراجعة حسابات اللجان الإقليمية.
- ٢ - ويحيط الأمين العام علماً بالاستنتاجات الواردة في التقرير ويتفق مع التوصيات التي وردت فيه.

المرفق

تقرير مكتب المراقبة الداخلية عن مراجعة حسابات اللجان الإقليمية

موجز

خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٧، قام مكتب المراقبة الداخلية بمراجعة حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

يلزم القيام بتحسينات رئيسية لتعزيز الضوابط الداخلية ورصد الامتثال للنظام المالي والقواعد المالية. أما نظام المحاسبة فهو قديم ولا يلبي احتياجات اللجنة. والتسويات المصرفية لا تجري في الوقت المناسب وتتضمن هذه التسويات عددا من بنود التسوية التي لم يجر بحثها بشكل صحيح. وعملية التحصيل بالنسبة لجميع فئات حسابات المدينين ضعيفة.

وتكاليف إدارة مركز مؤتمرات الأمم المتحدة الذي استكمل مؤخرا غير منفصلة عن تكاليف تشغيل مرافق اللجنة الأخرى. وينبغي وضع رموز منفصلة للحسابات وتوزيع التكاليف العامة بالتناسب لكي تعكس التكاليف الفعلية لتشغيل المركز وصيانته.

وقد اتفقت إدارة اللجنة بصفة عامة مع توصيات المكتب وسعت فعلا لحل العديد من المشاكل التي أبلغت لها. وأعدت الإدارة خطة عمل من أجل تعزيز الإدارة المالية والتنظيمية ووضع جدول زمني للتنفيذ.

باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

كشفت مراجعة حسابات اللجنة ومكتبها دون الإقليمي في المكسيك عن إدارة مرضية للبرامج بصفة عامة. على أن رصد المشاريع الخارجة عن الميزانية غير ملائم، ولا تقييم نوعية مخرجات البرنامج بشكل صحيح. غير أن مكتب اللجنة بالمكسيك بالرغم من استخدامه لموارد كبيرة من الميزانية العادية من أجل إنتاج مخرجات لا يشملها برنامج العمل المعتمد، استطاع أن يحقق معدلا لتنفيذ البرامج الفرعية يبلغ ٩٠ في المائة. ولذلك فهناك ما يدل على حدوث إفراط في الميزنة.

ولا يوجد أي اتفاق رسمي بين اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يحدد أحكام وشروط الدعم الإداري الذي يوفره مكتب اللجنة بالمكسيك لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي للبرنامج أن يسدد بالكامل التكاليف التي تتكبدها اللجنة لدى توفيرها لهذا الدعم.

واتفقت الإدارة بصفة عامة مع توصيات مكتب المراقبة الداخلية وبدأت عملية التنفيذ.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

لم تنفذ التغييرات الضرورية في أمانة اللجنة اللازمة لدعم برنامج عمل اللجنة المواضيعي المنحى. والتوافق بين الهياكل البرنامجية والهياكل التنظيمية يكاد يكون منعما ولا يوجد أي ترابط بين الميزانية البرنامجية والبيانات المالية.

وكشفت مراجعة الحسابات المتصلة بإدارة التكنولوجيا التي تضطلع بها اللجنة أن الأمن والتخطيط المتعلق بالكوارث، والإنعاش في حالات الكوارث في حاجة إلى تعزيز.

ووافقت إدارة اللجنة على أن تُنفذ العديد من توصيات مكتب المراقبة الداخلية. على أن رد الإدارة على بعض التوصيات لم يصل حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

الضوابط الداخلية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ملائمة بصفة عامة، غير أن الإجراءات في حاجة إلى تعزيز، وبخاصة في مجالي الشراء والإدارة المالية.

وفي وقت إجراء مراجعة الحسابات، لزم تحديد مراحل فيما يتعلق بالنقل المزمع للجنة إلى المقر الدائم الجديد في بيروت، كما لزم إعادة تقييم احتياجات ومصادر التمويل اللازمة لنقل اللجنة واستكمالها بشكل منتظم. ونقحت إدارة اللجنة الميزانية بعد ذلك وأعدت خطة مفصلة من أجل الانتقال. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير، جرى نقل معظم الموظفين والموجودات من عمان إلى بيروت وفقا للخطة.

وكشفت مراجعة الحسابات المتصلة بإدارة التكنولوجيا التي تضطلع بها اللجنة أن التخطيط المتعلق بالكوارث ومنعها في حاجة إلى تحسين.

واتفقت إدارة اللجنة مع توصيات مكتب المراقبة الداخلية وبدأت فعلا في عملية التنفيذ.

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٥	أولا - مقدمة ١-٣
٥	ثانيا - التنظيم وتعديل البرامج ٤-١٢
٥	ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤-٦
٥	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٧-١٢
٦	ثالثا - إدارة البرنامج ١٣-٢٧
٦	ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٣-٢٠
٧	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢١-٢٧
٨	رابعا - التنظيم المالي والإداري ٢٨-٤٩
٨	ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٢٨-٣٦
٩	باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣٧-٤١
٩	جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٤٢-٤٦
١٠	دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٤٧-٤٩
١٠	خامسا - إدارة المرافق ٥٠-٦٧
١٠	ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٥٠-٥٩
١١	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٦٠-٦٤
١٢	جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٦٥-٦٧
١٣	سادسا - إدارة تكنولوجيا المعلومات ٦٨-٧٢
١٣	ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٦٨-٧٠
١٣	باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ٧١-٧٢

أولا - مقدمة

ثانيا - التنظيم وتعديل البرامج

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - عرض برنامج العمل دون الإقليمي

٤ - في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥^(١)، أدرجت الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى التي اضطلع بها مكتب اللجنة في المكسيك تحت برنامج فرعي منفصل (١٢)، بينما هي في الواقع تتعلق بأنشطة (الزراعة، والتنمية الاقتصادية، والصناعة، والتجارة الدولية، والطاقة، والتنمية الاجتماعية) تغطيها برامج فرعية أخرى من برامج اللجنة (١ و ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩). ومع ذلك تظهر جميع المخرجات البرنامجية لمكتب اللجنة في المكسيك تحت عنوان "الأنشطة دون الإقليمية في المكسيك وأمريكا الوسطى"، وتظهر كامل نفقات الميزانية العادية المتعلقة ببرنامج العمل تحت عنوان "قضايا التنمية وسياساتها". ونتيجة لذلك، لا يعكس تقرير الأداء البرنامجي والبيانات المالية تماما المجالات المشتركة لبرنامج عمل اللجنة.

٥ - وأوصى مكتب المراقبة الداخلية بأن تقوم اللجنة، بالتشاور مع مكتب تخطيط البرنامج والميزانية، والحسابات، بدراسة مدى ملاءمة عرض برنامج العمل والميزانية والحسابات المالية/ مكتب اللجنة في المكسيك بغية ضمان دقة بيانها للأعمال المضطلع بها.

٦ - وأفادت إدارة اللجنة بأن هذه التوصية ستعرض على شعبة تخطيط البرنامج والميزانية التابعة لمكتب تخطيط البرنامج والميزانية والحسابات لكي تقوم بتنفيذها إن أمكن.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - إعادة التنظيم وفقا لأسس مواضيعية

٧ - أدركت اللجنة أن تعقيدات المشاكل الإنمائية التي تواجه البلدان النامية تتطلب بازدياد أن يكون تناولها على نحو شامل عن طريق إجراءات مشتركة بين التخصصات وبين القطاعات. ومن أجل تحقيق إعادة تنظيم تدريجي

١ - ما فتئت اللجان الإقليمية تستعرض عملياتها وبرامجها وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٦ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٦، الذي تناول تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ المؤرخ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٦. وظهرت من مداولات اللجان قضيتان مشتركتان. القضية الأولى هي الحاجة إلى إعادة تنظيم من الناحية الاستراتيجية، من هيكل برنامجي قطاعي في معظمه إلى هيكل واسع مواضيعي المنحى تتجلى فيه الأولويات الاقتصادية والاجتماعية للمناطق. أما القضية الثانية فتتمثل في حتمية التعاون البرنامجي مع المؤسسات الأخرى من أجل تجنب تداخل البرامج وعدم اتساق النهج المتصلة بتنفيذ البرامج. وكنتيجة لذلك اكتستت الآليات المعدة لضمان نجاح إدارة البرامج الخارجة عن الميزانية أهمية خاصة في تعزيز فعالية اللجان.

٢ - وخلال الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى نيسان/أبريل ١٩٩٧، أجرى مكتب المراقبة الداخلية مراجعة لحسابات أربع من اللجان الإقليمية الخمس، وهي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ولم تشمل المراجعة اللجنة الاقتصادية لأوروبا لأنه كان من المقرر إجراء المراجعة الخاصة بها في دورة مختلفة لمراجعة حسابات. وتضمنت عمليات مراجعة الحسابات تقييما لفعالية وكفاءة الإدارة البرنامجية التنظيمية واستعراضا لتقدم جهود اللجان في مجال التعديلات التنظيمية. وكعملية خاصة، قام مكتب المراقبة الداخلية أيضا باستعراض إدارة تكنولوجيا المعلومات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

٣ - ووفقا للسياسة العامة لمكتب المراقبة الداخلية، طلب إلى هيئات الإدارة أن تعلق على النتائج التي أسفرت عنها مراجعة الحسابات والتوصيات الواردة في التقارير الأولية لمراجعة الحسابات، وطلب إليها كذلك أن تعلق على مشروع لهذا التقرير. وفي جميع أجزاء هذا التقرير وضحت تعليقات هيئات الإدارة والإجراءات التي اتخذتها استجابة لتوصيات مكتب المراقبة الداخلية وأظهرت عن طريق كتابتها بالبنط الأسود.

١١ - وأوصى المكتب بأن تتخذ اللجنة خطوات لضمان توافق الهيكلين البرنامجي والتنظيمي، والارتباط بين ميزانية اللجنة وبياناتها المالية وإعادة تشكيل الشُعَب الفنية للجنة لتقابل العدد المخفض للبرامج الفرعية متعددة القطاعات. ولاحظ المكتب أن اللجنة وافقت، في دورتها الثالثة والخمسين على مشروع قرار ينص على هيكل مواضيعي معدلاً تعديلاً طفيفاً للمؤتمرات، وطلبت من الأمين التنفيذي إعادة تنظيم الأمانة لتعزيز قدرتها على خدمة الهيكل الفرعي للجنة وتنفيذ برنامج عملها لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٢ - وذكرت إدارة اللجنة أن الأمين التنفيذي شرع في اتخاذ إجراء تصحيحي ومن المقرر أن يقوم بإبلاغ الهيئة الاستشارية للممثلين الدائمين لدى اللجنة والممثلين الآخرين الذين عينهم أعضاء اللجنة بشأن تنقيح الهيكل الحكومي الدولي بحلول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

ثالثاً - إدارة البرنامج

ألف - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - الخروج عن برنامج العمل الموافق عليه

١٣ - شكلت النواتج التي أنتجها مكتب اللجنة في المكسيك خارج إطار برنامج عمله نسبة ٧٣ في المائة من كافة النواتج التي أنتجت خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، كما استخدمت نسبة ٣٠ في المائة تقريباً من موارد مكتب اللجنة في المكسيك لإنتاج نواتج غير مدرجة في الميزانية البرنامجية المقترحة. وفي هذا الصدد، ذكر مكتب اللجنة في المكسيك أن عملية وضع برنامج العمل تبدأ قبل ثلاث سنوات من تنفيذه الفعلي. وخلال هذه الفترة، ربما تنشأ مشاكل جديدة في المنطقة الفرعية، وربما تحدد الدول الأعضاء أولويات جديدة، ويتعين على اللجنة أن تستجيب لتلك التغييرات حتى وإن لم تدرج هذه الطلبات مسبقاً في برنامج العمل.

١٤ - ومع أن هذه الأنشطة الإضافية أدرجها مكتب اللجنة في المكسيك في تقاريره نصف السنوية المقدمة إلى مقر اللجنة، لم تكن هناك تغذية مرتدة فيما يتعلق بتقييم المقر لأهمية هذه الأنشطة أو للمبررات المتعلقة باستيعابها في مخصصات الميزانية العادية. كما أنه لم يكن هناك ما يدل على أن مسألة مدى توافر موارد من خارج الميزانية لهذه الأنشطة قد بُحِثت.

لعمل اللجنة على أساس مواضيعي، نقحت اللجنة بقرارها ٢/٤٨ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣، هيكلها الحكومي الدولي الفرعي، وأنشأت ثلاث لجان مواضيعية معنية بالتعاون الاقتصادي الإقليمي، وبالبينة والتنمية المستدامة، وبخفض حدة الفقر عن طريق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى لجنيتين أخريين وهيئتين خاصتين. كذلك دعت اللجنة الأمين التنفيذي إلى إعادة تنظيم الأمانة من أجل تعزيز الخدمة المقدمة للهيكل الحكومي الدولي المواضيعي.

٨ - ومن أجل إبراز النهج المواضيعي، نُقِّح البرنامج ٣١ للخطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧^(١)، لتتضمن اعتمادات لستة مشاريع فرعية متعددة القطاعات تقابل الهيكل الحكومي الدولي الفرعي للجنة. وفي الباب ١٦ من الميزانيتين البرنامجيتين المقترحتين لفترتي السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ و ١٩٩٦-١٩٩٧^(٢) قُسم برنامج عمل اللجنة، بناءً على ذلك إلى ستة برامج فرعية متعددة القطاعات. غير أن رموز الحسابات لم تتغير تبعاً لذلك، واستمر إصدارها بالتالي وفقاً للبرامج الفرعية القطاعية القديمة. ونتيجة لذلك، بيّن الجدول ١-٤ للبيانات المالية للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ المخصصات والنفقات المتعلقة باللجنة وفقاً للبرامج الفرعية القطاعية القديمة.

٩ - وأفضى التوافق المحدود بين الهيكلين البرنامجي والتنظيمي وعدم الارتباط بين الميزانيات والبيانات المالية إلى مشاكل تتعلق بتقييم الأداء والنتائج المالية لكل برنامج فرعي. ومن رأي المكتب، أن الهدف المتمثل في زيادة فعالية أمانة اللجنة يمكن تحقيقه عن طريق إعادة تنظيم تفضي إلى شعب فنية أقل تقابل عدد البرامج الفرعية المخفض.

١٠ - ووفقاً لما ذكره الأمين التنفيذي، هناك صعوبات عملية تواجه تشغيل النهج المواضيعي، وأنه من المرجح إعادة النظر في الأمر. وفي هذا الصدد، لاحظ المكتب، من قرار اللجنة ١/٥٢ المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٦، أن بعض الخطوات قد اتخذت لتسهيل إجراء استعراض شامل لهيكل مؤتمرات اللجنة، بما في ذلك النهج المواضيعي. ومن المفهوم أن نتائج الاستعراض ستتاح للجنة في نيسان/أبريل ١٩٩٧ لتحديد مزيد من التغييرات في هيكل المؤتمرات والبرامج. وفي غضون ذلك، أعد البرنامج المتعلق بالخطة متوسطة الأجل للجنة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ على أساس الهيكل التنظيمي القائم لأمانة اللجنة ((A/51/6 (Prog.15) المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦)). لذلك فإنه بدلاً من إعادة تنظيم الأمانة لتنسجم مع النهج المشترك بين القطاعات والمتعدد التخصصات الذي أوصت به اللجنة، أعيدت صياغة البرنامج مؤقتاً ليتوافق مع هيكل الأمانة الحالي.

البرامج ودليلا لتقييم المشاريع الممولة من خارج الميزانية لكي يتسنى تقييم نوعية النواتج وتقييم المشاريع بصورة منظمة.

٢٠ - وأوضحت إدارة اللجنة أنه، في محاولة لتحسين رصد المشاريع، وضع دليل لتقييم المشاريع ومصفوفة تخطيط محوسبة من أجل رصد المشاريع وتقييمها.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - البرنامج الفرعي ٦ - أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية

٢١ - استعرض مكتب المراقبة الداخلية أداء البرنامج الفرعي ٦ - أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية، خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، وفق ما ذكرته أمانة اللجنة في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٦، وأوضح الاستعراض أن ثمة أوجه تضارب كبيرة بين شهور العمل المخطط لها والمستخدم. وفي غياب أي أساس موثوق به لتقدير حجم العمل ورصد الوقت الذي يقتضيه إنتاج كل ناتج، يجري تخصيص عفوي لشهور العمل المتاحة فيما بين مختلف الأنشطة وذلك لأغراض إعداد تقرير البرامج والأداء. كذلك كشف الاستعراض نواحي قصور في تخطيط نواتج البرامج وإنتاجها والإبلاغ عنها.

٢٢ - وأفادت إدارة اللجنة أنها قامت استجابة لتوصيات المكتب، بتعزيز رصدها، للأداء البرنامجي عن طريق: (أ) إجراء مناقشات منتظمة بشأن الأداء البرنامجي في اجتماعات كبار الموظفين، (ب) إجراء استعراض ومتابعة شهريا لتنفيذ أنشطة الميزانية العادية والأنشطة الممولة من خارج الميزانية على حد سواء من جانب شعبة إدارة البرامج، (ج) إعادة تشكيل نظام الإبلاغ عن تنفيذ برنامج العمل. كذلك طلبت الإدارة من اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين تعزيز مراقبتها لتنفيذ برنامج العمل.

٢ - تقييم نوعية المنشورات ومدى مناسبتها

٢٣ - ووفقا لما ينص عليه الدليل التنظيمي للجنة (ST/SGB) المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، تضطلع شعبة إدارة البرامج بمسؤولية إعداد الجدول الزمني المتعلق بمنشورات اللجنة وتنظيم حلقات دراسية وحلقات عمل تدريبية ملائمة بهدف تحسين نوعية تلك المنشورات ونشرها. غير أنه لم تنظم أية حلقة دراسية أو حلقة عمل تدريبية. وأفاد المدير إلى أن الشعب الفنية أكثر ملاءمة للاضطلاع بهذا التقييم، ولا سيما بالنسبة للمنشورات ذات الطابع التقني وأو حيث تكون المعرفة المتخصصة لازمة.

١٥ - وذكرت إدارة اللجنة أن كل الجهود تبذل للتنبؤ بالاحتياجات المقبلة للبلدان التي تقدم لها الخدمة. غير أن الظروف غير العادية التي أثرت في اقتصادات المنطقة الفرعية في السنوات الأخيرة أملت درجة من إعادة توجيه الأنشطة البرنامجية بناء على طلب الدول الأعضاء. ووفقا لما ذكرته الإدارة فإنه من المتوقع أن يتحقق، خلال فترة السنتين القادمة الهدف الرامي المتمثل في تحقيق إدارة لا مركزية أكثر مرونة في أجهزة اللجنة.

٢ - رصد المشاريع

١٦ - بينت مراجعة الحسابات أن اللجنة لم تضع نظاما وإجراءات رسميين لتقييم المشاريع واستعراضها ومتابعتها. وما فتئت وحدة إدارة البرامج تستخدم في معظم الأحيان خطة إدارة المشاريع لرصد المشاريع. غير أن الخطة لا تستكمل في الوقت الملائم، كما أن نتائج الرصد، من حيث المعلومات التحليلية عن الأنشطة الممولة من خارج الميزانية ككل، لا توثق من أجل إجراء متابعة صحيحة.

١٧ - واستجابة لتوصية مكتب المراقبة الداخلية بوضع مبادئ توجيهية وإجراءات مناسبة لرصد المشاريع الممولة من خارج الميزانية واستعراضها، تعزم اللجنة أن تجرب، في ١٩٩٧، مشروع دليلها الخاص بالمشاريع الممولة من خارج الميزانية، نظرا لأنه يتعلق برصد المشاريع وإعداد التقارير المتعلقة بها وتقييمها.

٣ - تقييم نوعية نواتج البرامج وتقييم المشاريع الممولة من خارج الميزانية

١٨ - كشفت مراجعة الحسابات أنه لا يوجد نظام داخلي لتقييم نوعية النواتج التي تنتجها اللجنة. وقد أبلغ مراجعو الحسابات بأن الحجم الكبير من المنشورات التي تنتجها اللجنة يجعل من المستحيل لأي مدير أن يستعرض ويقيم نوعية كل المنشورات التي تنتج في شعبة ما. ومثالا على ذلك، أصدرت اللجنة نحو ١٦٥ من المنشورات غير المتكررة للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، وتوقعت إنتاج ١٨٧ منشورا للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، كما اقترحت إنتاج ١٩٢ منشورا للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩. وكان قد شرع في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ في دراسة تهدف إلى وضع منهجية لتقييم نوعية النواتج، غير أن لإنجازها كان لا يزال أمامه أمد طويل في وقت إجراء مراجعة الحسابات.

١٩ - ودون نظام لتقييم النوعية، لا يمكن ضمان نوعية النواتج ولا توجد تغذية مرتدة إلى عملية التخطيط تساعد في تحقيق تحسن متوال للنوعية. ولذلك أوصى مكتب المراقبة الداخلية بأن تضع اللجنة منهجية لتقييم نوعية نواتج

في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكان من المتوقع أن يصبح النظام الجديد جاهزا بحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٧. بيد أن هذا الهدف لم يحقق. ولم تجد مراجعة الحسابات أي خطط مفصلة أو مواعيد زمنية للتنفيذ أو تقارير مرحلية. وقررت اللجنة بعد ذلك أن النظام المحاسبي (صن) (SUN) الذي تستخدمه حاليا إدارة عمليات حفظ السلام يصلح كحلقة وصل بين النظام الحالي ونظام المعلومات الإدارية المتكامل. وحتى تاريخ إعداد هذا التقرير كان الموعد المستهدف المنقح لتنفيذ نظام (صن) هو ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ويرى المكتب أنه كان ينبغي اتباع نهج منظم بدرجة أكبر في تخطيط وتنفيذ النظام المحاسبي الجديد.

٢ - التسويات المصرفية

٣٠ - وجد أن التسويات المصرفية غير مستكملة وتوجد بنود عديدة في التسويات المصرفية غير مسددة لفترة زمنية مفرطة. وكشف الاستعراض لأحد الحسابات المصرفية على سبيل المثال أن ودائع تبلغ ٥٠٠ ١٧٢ دولار قد سجلت من قبل اللجنة ولكنها لم تسجل حتى الآن من جانب المصرف ويرجع تاريخ إحدى هذه الودائع إلى كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤. وبلغ حجم الرسوم والمبالغ المدينة المسجلة من جانب المصرف دون أن تسجل في دفاتر اللجنة ٧٠٠ ٣٠٤ دولار ويرجع تاريخ معظم هذا المبلغ إلى عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥. ويرى المكتب أن هذه المسألة تمثل ضعفا خطيرا في الرقابة الداخلية. كما أن فصل الواجبات في أداء التسويات المصرفية مجالا آخر يحتاج للتعزيز.

٣١ - وافقت إدارة اللجنة على توصيات المكتب وأفادت بأن التسويات المصرفية قد أنجزت عن الفترة الممتدة من أيار/ مايو ١٩٩٦ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ وأن تحقيقا يجري بشأن التسويات المصرفية غير السليمة التي جرت في فترة السنوات الثلاث السابقة لأيار/ مايو ١٩٩٦. وأفادت الإدارة أيضا بأنها قد أعادت تشكيل قسم الميزانية والمالية مراعية في ذلك الحاجة إلى فصل الواجبات.

٣٢ - وقد اكتشفت اللجنة أثناء استعراضها للتسويات المصرفية حالة غش افتراضي ارتكبها أحد الموظفين السابقين في اللجنة اشتملت على تظهير احتيالي لشيكات بلغ إجماليها ٣٠ ٠٠٠ دولار تقريبا. وتبين هذه الحالة التي يجري التحقيق فيها حاليا أهمية إجراء التسويات المصرفية في حينها وتطبيق الضوابط الداخلية الملائمة.

٣ - الحسابات المستحقة

٣٣ - أوضح استعراض للحسابات المستحقة أوجه قصور كبيرة في الضوابط الداخلية، واتضح على وجه التحديد أن

٢٤ - ولوحظ من مراجعة الحسابات، إنشاء فريق عامل معني بالمنشورات في اللجنة، في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣، لاستعراض برنامج المنشورات والتوصية بمبادئ توجيهية تتصل بالسياسات العامة للتخطيط للمنشورات وإنتاجها وتقييمها من حيث مدى مناسبتها ونوعيتها. غير أنه لم تجر التوصية بهذه المبادئ التوجيهية للسياسات العامة ولم يجتمع الفريق العامل بعد آب/أغسطس ١٩٩٤.

٢٥ - وأوصى المكتب بأن تكفل اللجنة، في سياق إعادة التنظيم التدريجي لعمل اللجنة على أساس مواضيعي، نوعية المنشورات ومناسبتها بشكل مستمر. ولم يرد من إدارة اللجنة رد في هذا الشأن حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

٣ - التقييم الذاتي للمشاريع

٢٦ - بينت مراجعة الحسابات أن مديري البرامج/المشاريع لم يكونوا يوظفون بتقييمات ذاتية عملا بالفقرة ٨-٦ من دليل المشاريع الممولة من خارج الميزانية. ووافقت شعبة إدارة البرامج على أنه نظرا لأهمية هذا التقييم بالنسبة لتصحيح الأخطاء أثناء سير العمل وتعلم الدروس للمستقبل، ينبغي أن تجرى هذه التقييمات بشكل انتقائي على المشاريع ذات القيمة العالية والمشاريع التي تأخر تنفيذها بدرجة كبيرة. وأوصى المكتب بأن تعزز اللجنة رصد المشاريع وأن تضطلع الشعب الفنية على نحو منظم بالتقييمات الذاتية الانتقائية للمشاريع الجارية والمنجزة على حد سواء.

٢٧ - ووافقت إدارة اللجنة على توصيات المكتب، وذكرت أنه، كخطوة أولى، اتفق على تنقيح النظام الحاسوبي لإتاحة الاسترجاع المباشر للبيانات المتصلة بتنفيذ المشاريع من جانب الشعب المنفذة.

رابعاً - التنظيم المالي والإداري

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - النظام المحاسبي

٢٨ - النظام المحاسبي للجنة عتيق لا يستخدم فيه التشغيل الآلي على نحو كامل. وهو لا يوفر المرونة الكافية لإصدار التقارير المطلوبة أو لتحليل البيانات المتصلة بالمحاسبة وبالتالي لا يفي باحتياجات اللجنة.

٢٩ - كانت اللجنة كحل مؤقت لمشاكلها المتعلقة بالمحاسبة والبيانات حتى يتم تنفيذ نظام المعلومات الإدارية المتكامل في تموز/يوليه ١٩٩٩. قد اعتزمت في البداية الاستعاضة عن نظامها المحاسبي الحالي بالنظام المستخدم

ومنطقة البحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المكسيك. ووجدت مراجعة الحسابات أنه لم يحدث تحليل لحسابات برنامج الأمم المتحدة للبيئة لمتابعة وتصفية الأرصدة المستحقة كما أن هناك تأخير في تحليل حسابات مكتب اللجنة في المكسيك. وهذه المشاكل قد نتجت من عدد الموظفين في الوحدة المالية الذي لا يتناسب مع حجم العمل. وبالإضافة إلى ذلك لا تتوفر لبعض الموظفين المؤهلات والخبرة المناسبين.

٣٨ - وافقت إدارة اللجنة على توصية مكتب المراقبة الداخلية بضرورة تعزيز الوحدة المالية التابعة لمكتب اللجنة في المكسيك وأوضح أنه يجري في الوقت الحالي إما التخطيط لاتخاذ إجراءات ملائمة أو تنفيذ هذه الإجراءات بالفعل.

٢ - الدعم الإداري المقدم لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٣٩ - توفر اللجنة دعماً إدارياً للمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في المكسيك دون أي اتفاق رسمي يحدد الأحكام والشروط. وتمثل عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة نحو ثلث حجم العمل الإجمالي لمكتب اللجنة في المكسيك في مجالات شؤون الموظفين، والمالية، والخدمات الأمنية. وفي المقابل يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتمويل خمس وظائف في اللجنة بتكلفة إجمالية بلغت نحو ٨٦ ٠٠٠ دولار في عام ١٩٩٦. ويرى مكتب المراقبة الداخلية أن ذلك لا يعوض اللجنة بشكل ملائم عن حجم العمل الإضافي.

٤٠ - بالرغم من أن مكتب المراقبة يؤيد مفهوم الخدمات المشتركة فهو يرى أن أي ترتيب إداري مشترك ينبغي أن يستند إلى اعتبارات اقتصادية. ونظراً لانتقال مكتب برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى موقع مختلف في عام ١٩٩٢ يلزم تقييم تكلفة وفوائد استمرار الدعم الإداري الذي يوفره مكتب اللجنة في المكسيك.

٤١ - وقد قامت اللجنة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة معاً بإجراء تقييم مشترك لترتيبات الدعم الإداري استجابة لتوصية مكتب المراقبة الداخلية ووافقاً على إبرام اتفاق للدعم المشترك بين الوكالات بين مكتيبيهما.

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - صناديق التعاون التقني

٤٢ - أوضحت البيانات المالية لجنة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ رصيداً للحسابات الدائنة قدره ٩,١ مليون دولار. وشمل ذلك تبرعات مقدمة من المانحين (٢,٩ مليون دولار)

أرصدة الحسابات المستحقة لم تصنف وفقاً لفترات استحقاقها ولم يكن هناك استعراض أو متابعة للحسابات المستحقة غير المسددة لفترات طويلة ولم يتم الشطب بشكل منتظم للحسابات غير القابلة للتحصيل كما لم تكن إجراءات التحصيل ملائمة.

٣٤ - وقد بلغ حجم الحسابات المستحقة من البائعين أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار ويرجع تاريخ جزء منها إلى الثمانينات. ولم تكن هناك قوائم متاحة للحسابات مبين بها الفترة التي يستحق بعدها كل حساب. وتحت باب الحسابات المستحقة من الموظفين كان هناك مبلغ يزيد عن ٦٥٠ ٠٠٠ دولار غير مسدد منذ فترة تزيد على ١٢ شهراً وشمل سلفيات للسفر غير مسددة تزيد عن ٢٠٠ ٠٠٠ دولار. ووجد استعراضنا للحسابات المستحقة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى مبلغاً غير مسدد قدره نحو ٨٠٠ ٠٠٠ دولار ويعود تاريخ جزء منه إلى الثمانينات. ويشمل ذلك مبلغ قدره ٥٠٠ ٠٠٠ دولار تقريباً مستحق من عملية الأمم المتحدة في الصومال ويرجع تاريخ بعض الرسوم إلى عام ١٩٩٣.

٣٥ - إن عدم تطبيق ضوابط ملائمة بشأن المبالغ المستحقة قد يؤدي في النهاية إلى تكبد خسائر. فعلى سبيل المثال لم يفعل إلا القليل لتحصيل المبالغ المستحقة من الموظفين الذين أنهت خدمتهم فأحد الموظفين السابقين في اللجنة والذي يعمل حالياً بإحدى وكالات الأمم المتحدة في جنيف مدين للجنة بمبلغ يزيد عن ٦٥ ٠٠٠ دولار منذ عام ١٩٩٢. وأفادت إدارة اللجنة أن هذا المبلغ يجري استرداده حالياً عن طريق استقطاعه من المرتب. وثمة حالة خطيرة مماثلة بشأن المبالغ المستحقة من بائعين ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة. ويلزم بذل جهد كبير لتحصيل المبالغ غير المسددة لتفادي حدوث خسائر للمنظمة في الوقت الحالي وفي المستقبل.

٣٦ - وقد أقرت إدارة اللجنة بالمشاكل المتعلقة بالحسابات المستحقة وعزت أوجه القصور إلى النظام الحاسوبي العتيق وانعدام الموارد الكافية من الموظفين، وهي ترى أن النظام الحاسوبي الجديد سوف يحل عند تشغيله معظم الصعوبات الحالية في مجال الحسابات. وفي الوقت ذاته تسعى اللجنة جاهدة للتحصيل وقد تحدد يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ كموعده مستهدف لتصفية المبالغ الرئيسية المستحقة.

باء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١ - الوحدة المالية التابعة لمكتب اللجنة في المكسيك
٣٧ - تقع على كاهل مكتب اللجنة في المكسيك مسؤولية إدارة حسابات كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية

استلام تلك الوثائق وإصدارها فيما بعد من أجل التعرف عليها في حالة سرقتها أو فقدانها.

٤٨ - وكشف استعراض للإدارة المالية لمشروعين من مشاريع تنمية المجتمعات المحلية في الشرق الأدنى أن الإجراءات المستخدمة في إدارة الأموال النقدية لا تتفق مع القواعد المالية للأمم المتحدة. حيث يقوم الخبراء من متطوعي الأمم المتحدة بفتح الحسابات المصرفية في موقع المشروع دون إذن من المراقب المالي. كما أن النفقات المنصرفة من هذه الحسابات لا تخضع لسيطرة سليمة. فضلا عن ذلك فإن طريقة الإبلاغ عن النفقات النقدية لا تتيح فرض رقابة داخلية ملائمة على المعاملات. وأشار المكتب إلى أنه كان ينبغي التحكم في إرسال أموال المشروع إلى العمليات الميدانية عن طريق استخدام حساب للسلف يحتاج إنشاؤه أيضا إلى موافقة المراقب المالي.

٤٩ - وقد وافقت إدارة اللجنة على توصيات المكتب بضرورة تحسين الأمن على الوثائق المتعلقة بالمحاسبة ووافقت على تنفيذها فورا. كما وافقت على معالجة هذه المشاريع في المستقبل طبقا للقواعد والإجراءات المالية المبينة في الملاحظة المتعلقة بمراجعة الحسابات.

خامسا - إدارة المرافق

ألف - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١ - إدارة مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات

٥٠ - أنجز مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤخرا بتكلفة زادت عن ١١٥ مليون دولار. ومن أجل جذب المؤتمرات كانت الاستراتيجية هي تحديد أسعار أدنى منها في المرافق الشبيهة بمراكز الأمم المتحدة للمؤتمرات في بانكوك وفيينا وجنيف. وفي الوقت الذي يعتزم فيه القيام بأنشطة تسويقية مكثفة للترويج لمركز المؤتمرات لا يبدو أنه قد أجريت بالفعل دراسات لتقييم الطلب المحتمل. وتشمل العوامل التي تحد من استخدام المرافق محدودية الرحلات الجوية المباشرة، وعدم ملائمة المرافق الفندقية لإيواء مؤتمرات كبيرة، والنقص في المترجمين الفوريين المؤهلين.

٥١ - وقد أوصى المكتب بضرورة القيام بشكل منتظم بإعادة النظر في تحديد رسوم استخدام مرافق مركز مؤتمرات اللجنة والخدمات ذات الصلة وضرورة إدراج مسألة استخدام مركز المؤتمرات في المناقشات مع الحكومة المضيفة عند إعادة التفاوض بشأن أحكام اتفاق المقر.

ريثما يتم إنشاء صناديق استثمارية ووفورات تحققت بالنسبة للمشاريع التي أنجزت (٣,٤ مليون دولار) بانتظار ما يوصي به المانحون بشأن التصرف فيها. وأوصى المكتب لعلاج هذه الحالة بأن تقوم اللجنة بشكل عاجل بإنشاء الصناديق الاستثمارية التي جرى استلام تبرعات من أجلها بالفعل وأن تصفى جميع المشاريع التي أنجزت وتحدد كيفية التصرف في الأرصدة غير المنفقة بالتشاور مع المانحين. ولم يصل رد من إدارة اللجنة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

٢ - نظام الشراء

٤٣ - كشف استعراض لإجراءات الشراء التي نفذتها اللجنة في عام ١٩٩٦ أن أوجه النقص التي جرت الإشارة إليها في تقارير مراجعة سابقة ما زالت قائمة. فقد منحت أوامر وعقود الشراء بشكل متكرر لعدد محدود من البائعين. ووجد أن سجل البائعين غير شامل ولا يبدو أنه قد استخدم. كما أن ملفات الشراء لا تتضمن ما يدل على إجراء دراسة استقصائية للسوق أو تقييم للأسعار التنافسية المعروضة باستثناء حالات رئيسية قليلة ولا يوجد سيطرة على إجراءات الشراء التي تجري الموافقة عليها بشكل روتيني، ويجري تجهيز كل من طلبات الشراء على حدة مما نتج عنه إصدار العديد من أوامر الشراء بشكل مجزأ.

٤٤ - وتعزى أوجه القصور جزئيا إلى عدم وجود الموظفين المؤهلين وانعدام الضوابط الملائمة لعملية الشراء، ويقوم بعملية الشراء وهي جزء من وظائف وحدة المشتريات والنقل ثلاثة موظفين محليين لم يتلقوا تدريباً ملائماً ويخضعون لإشراف مباشر من الموظف المسؤول عن الوحدة.

٤٥ - وقد أوصى المكتب، في جملة أمور، بضرورة أن تعزز اللجنة من مهمة الشراء بأن تعين على قدر الإمكان موظفين فنيين ونقل الموظفين الذين ظلوا يعملون في القسم لفترة زمنية طويلة، وتحسين أوجه الإشراف والرقابة.

٤٦ - وأفادت إدارة اللجنة بأنها اتخذت تدابير علاجية منذ وصول موظف للمشتريات من الفئة الفنية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

دال - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - الإدارة المالية

٤٧ - كشف استعراض أجراه المكتب لحالة الأمن المادي في اللجنة بالنسبة للشيكات غير المحررة وقسائم استلام النقدية أن أوضاع التخزين لا تحمي هذه الوثائق بشكل ملائم من السرقة أو إساءة الاستعمال. ولم يكن هناك سجل لقيود

للإشراف على تشغيل وصيانة المعدات المتطورة الموجودة في المركز، وعلى بنائه.

٥٧ - ويصل مجموع العقود المبرمة لصيانة المركز (خدمات التنظيف، وصيانة وتشغيل المعدات الكهربائية والميكانيكية، وصيانة معدات الترجمة الفورية) إلى ما يقارب ٧٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة. وأبرمت تلك العقود مع المتعاقدين الأصليين الذين شاركوا في بناء المركز على أساس أنهم خير من يستطيع توفير خدمة ملائمة للمركز. بيد أن المكتب يرى أن تطرح تلك الخدمات في مناقصات دولية عند انقضاء العقود الحالية من أجل اجتذاب موردين مؤهلين.

٥٨ - كما يتطلب بدء تشغيل مركز المؤتمرات توفير مزيد من الحماية الأمنية. أما عدد الموظفين الذي تحدد فعلا أنه غير كاف فلم يزد لكي يمكن مجابهة الطلبات الإضافية وإنما أضيف إلى الموظفين العاديين ٢٠ موظفا عينوا بموجب اتفاقات الخدمات الخاصة. وبغية رصد الحالة الأمنية في مباني مركز المؤتمرات، جرى تركيب شبكة كاميرات فيديو ذات دائرة مغلقة. لكن هذه الشبكة لا تغطي المباني الأخرى والمداخل الرئيسية لمجمع اللجنة. وأوصى المكتب أن تنظر اللجنة في توسيع الشبكة لتشمل المناطق الأخرى في المجمع. ومن شأن هذا أن يخفف الاحتياجات من الموظفين الإضافيين.

٥٩ - ووافقت إدارة اللجنة على طرح عقود المناقصة الدولية عندما يحين تجديدها المقبل. لكنها ذكرت أن المجموعة الحالية المكونة من ٦٤ من حراس الأمن تكفي لرصد أمن المباني وأنها ترجح، لأسباب تتعلق بالميزانية، عدم إمكانية تنفيذ توصية المكتب القاضية بتوسيع استعمال شبكة كاميرات الأمن.

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي

١ - أسعار الإيجار

٦٠ - جاء في تقرير سابق لمراجعي الحسابات الداخليين صادر في تموز/يوليه ١٩٩٣، توصية بأن تنظر اللجنة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٤١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦، في إمكانية زيادة رفع الإيجارات التي تدفعها الوكالات المتخصصة من أجل تضيق الفجوة بين تلك الإيجارات والأسعار التجارية السائدة. وكانت الإيجارات التي تحصل في ذلك الوقت (١٠٦ دولارا للمتر المربع الواحد في السنة) تساوي نصف الأسعار التجارية السائدة تقريبا. واستجابة لتلك التوصية، أوضحت اللجنة أنها ستعتمد إلى رفع الإيجارات الإجمالية التي تدفعها هيئات الأمم المتحدة

٥٢ - وقد وافقت إدارة اللجنة على ذلك وأفادت أنه قد عقدت حلقة عمل بشأن الاستراتيجية التجارية مع ممثلين لمجموعة المؤسسات التجارية والحكومة المضيفة وأنه يجري وضع الصيغة النهائية لاقتراحات تتعلق بالاستراتيجية التسويقية لمركز المؤتمرات.

٢ - مراجعة حسابات عمليات مركز الأمم المتحدة للمؤتمرات

٥٣ - لا يشكل مركز المؤتمرات نشاطا أساسيا للجنة وإنما هو نشاط مستقل مدر للدخل. وبالتالي ينبغي إجراء المحاسبة المتعلقة بإيرادات وتكاليف تشغيل مركز المؤتمرات بشكل منفصل وتسهيل تمييزها في سجلات الحسابات الخاصة باللجنة. ومن أجل تحديد التكلفة الفعلية لهذه العملية من الضروري تحديد النسبة من التكاليف المشتركة المتعلقة بتشغيل مرافق المؤتمر كخدمات الأمن وتكاليف إدارة المباني والخدمات المشتركة الأخرى. وما لم يجر تحديد التكاليف والإيرادات بشكل واضح، يمكن أن يصبح تشغيل مرافق المؤتمر استنزافا لموارد اللجنة.

٥٤ - وتؤجر اللجنة حيزا للمكاتب لوكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات تجارية بأسعار إيجار متدنية بشكل غير واقعي لا تغطي حتى تكاليف التشغيل التي تحملها اللجنة كما أن بعض المنظمات الحكومية مثل المصارف وشركات الطيران لا يطلب منها دفع إيجار البتة. ولا توجد اتفاقات لإضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الإيجار كما أن مدفوعات الإيجار لبعض الوكالات لم تسدد لفترات طويلة. وقد أوصى المكتب بإبرام اتفاقات رسمية للإيجار وبضرورة إعادة النظر في رسوم الإيجار سنويا.

٥٥ - وقد وافقت إدارة اللجنة على توصية المكتب لتحديد تكاليف المركز بشكل منفصل وأفادت بأن ذلك سيبدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. كما وافقت أيضا على التوصيات المتعلقة بإيجار حيز المكاتب وأفادت أنها وضعت خطة لإجراءات تصحيحية.

٣ - تشغيل وصيانة مركز مؤتمرات الأمم المتحدة

٥٦ - يتعين توفير موارد كافية من أجل تشغيل وصيانة مركز مؤتمرات الأمم المتحدة على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية. وقد تضمنت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ اعتمادا لتغطية تكاليف مهندسين اثنين من الفئة الفنية وثلاثة موظفين فنيين من فئة الخدمات العامة. ولكن لم يملأ من هذه الوظائف لغاية تاريخ مراجعة الحسابات هذه سوى وظائف الخدمات العامة. ويرى المكتب أن من الضروري توافر عدد كاف من الموظفين الفنيين

جيم - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١ - إعادة نقل المقر الرئيسي للجنة

٦٥ - كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قرر في قراره ٩٣/١٩٩٤ أن تتخذ اللجنة مقرها الرئيسي الدائم الجديد في بيروت. وبالرغم من أن موعد الانتقال لم يكن معروفاً بدقة وقت إجراء مراجعة الحسابات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، فإنه كان من المتوقع أن يكون مبنى المكاتب جاهزاً في الجزء الأخير من عام ١٩٩٧. وفي ضوء قيود الميزانية التي تواجه المنظمة، أعلن المجلس بكل وضوح أن تمويل عملية الانتقال يجب أن يأتي بالدرجة الأولى من تبرعات خارجية عن الميزانية. وأكد هذا الموقف وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم في رسالة مؤرخة ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين التنفيذي للجنة.

٦٦ - وبالرغم من إنشاء لجنة توجيهية ولجنة تقنية لتخطيط عملية الانتقال، فإن الخطط المتعلقة بنقل المعدات والأصول المادية وتعيين موظفين محليين أو تأمين الخدمات اللازمة، لم تكن جاهزة بعد لمدى إجراء مراجعة الحسابات. وكانت اللجنة قد أعدت ميزانية للانتقال وصل مجموعها إلى ما يقارب ٤,٤ مليون دولار؛ غير أن تقديرات الميزانية كانت منخفضة جداً على ما يبدو. إذ أنها لم تأخذ بعين الاعتبار، على سبيل المثال، شراء أي أثاث أو معدات للمكاتب، أو الاتصالات السلكية واللاسلكية بواسطة السواقل، أو المعدات اللاسلكية، أو ربط الحواسيب بكابلات ألياف ضوئية، أو معدات الأمن المتعلقة بنظام مراقبة الدخول إلى المبنى. ولم تبين الميزانية كذلك مصادر التمويل أو أي تبرعات معلنة. وأوصى المكتب اللجنة بأن تنقح ميزانيتها وأن تضع خطة انتقال مفصلة تتضمن تعيين مراحل محددة لمختلف الأنشطة وأن تشرع بعقد اتفاق مقرر مع الحكومة المضيفة الجديدة.

٦٧ - وقد نظمت إدارة اللجنة الميزانية فزادتها إلى ٥,٥ مليون دولار، وأفادت أن حكومة البلد المضيف الجديدة قد وافقت على توفير معظم المعدات اللازمة. وذكرت الإدارة أنه تم إعداد خطة مفصلة للانتقال وأنه تم نقل موظفي اللجنة وموجوداتها من عمان إلى بيروت وفقاً للخطة وأنه تم إنجازها تقريباً وقت وضع اللامسات النهائية على هذا التقرير. وأفادت أيضاً أن اتفاق المقر مع الحكومة المضيفة قد أنجز في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٧ وأنه تم في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ توقيع اتفاق تكميلي مع الحكومة المضيفة يتعلق بشغل واستخدام مباني الأمم المتحدة في بيروت.

ووكالاتها المتخصصة بصورة تدريجية على مدى عدد من السنين. واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، وضع معدل جديد للإيجار قدره ١٢٠ دولاراً للمتر المربع الواحد في السنة. ولم تحدث أي زيادة أخرى منذ ذلك الوقت. وقد عولجت هذه المسألة أيضاً من قبل مجلس مراجعي الحسابات.

٦٨ - ووافقت إدارة اللجنة على ضرورة إعادة النظر من جديد في أسعار الإيجار استناداً إلى تقدير حديث للأسعار التجارية السائدة. وأفادت الإدارة فيما بعد أنها تنوي تغيير الهيكل الإيجاري وفقاً لتوصية المكتب، وأن نفاذ أسعار الإيجارات الجديدة سيبدأ على الأرجح اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨.

٢ - معاملة الإيرادات الآتية من الإيجارات واستخدامها

٦٩ - كانت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ قد قدرت الإيرادات الآتية من إيجار مباني اللجنة بمبلغ ٥٠٠ ٤٦٢ دولار. وبينت الميزانية أن ذلك التقدير كان تقديراً مؤقتاً باعتبار أنه كان من المتوقع ورود إيرادات إضافية من الإيجارات نتيجة لإكمال مجمع مؤتمرات اللجنة. ولم تتضمن الميزانية تقديرات للإيرادات الآتية من سداد تكاليف الخدمات المقدمة إلى الوكالات المتخصصة وغيرها.

٦٣ - وبلغ المجموع المحقق من الإيرادات الآتية من الإيجارات خلال فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ فيما يتعلق بمبنى اللجنة ومركز المؤتمرات مبلغاً قدره ٢,٢ مليون دولار، منه مبلغ ٤٩٣ ٠٠٠ دولار من مركز المؤتمرات بمفرده. وقد بينت مراجعة الحسابات أن مبلغاً يقارب ٤٩٠ ٠٠٠ دولار من حصيلة إيجارات المباني فضلاً عن جميع المتحصلات من أنشطة مركز المؤتمرات وحصيلة الأنشطة المدرة للدخل التي تقوم بها اللجنة، من قبيل عمليات المرآب وتقديم وجبات الطعام والمعارض قيدت جميعها لحساب صندوق استثماري كان يستخدم لتغطية النفقات الخارجة عن حسابات التخصيص. ولغاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، تجاوز الرصيد الموجود في الصندوق المذكور مبلغ مليون دولار وعمول بوصفه حساباً دائناً في حسابات اللجنة. وهذه الممارسة لم يأذن بها مكتب تخطيط البرامج والميزنة والحسابات. ويبدو أن شطراً كبيراً من حصيلة الإيجارات كان يجري استخدامه بشكل غير سليم في تعيين موظفين إضافيين، مما يشكل التفافاً على عمليات رقابة الميزانية.

٦٤ - ولغاية تاريخ هذا التقرير، لم يرد جواب من اللجنة على توصيات المكتب المتعلقة بمعاملة واستخدام الإيرادات الآتية من الإيجارات.

سادسا - إدارة تكنولوجيا المعلومات

باء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

ألف - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١ - التخطيط المتصل بحالات وقوع الكوارث واتقائها

١ - الأمن، والتخطيط المتصل بحالات وقوع الكوارث واتقائها

٧١ - لم يجر حتى وقت إجراء مراجعة الحسابات وضع أي خطة للإبلاغ من الكوارث ولم توضع أي خطط تجهيز بديلة. وقد بينت مراجعة الحسابات أن هناك حاجة لإجراء تحليل متصل بحالات وقوع الكوارث وخطة تجريبية لحالات وقوع الكوارث وأداء تدريبات عملية فعلية بشكل دوري لحالات وقوع الكوارث. واتقاء الكوارث هو أيضا بحاجة إلى مزيد من التحليل والتحسين، واللجنة نفسها بحاجة إلى تكنولوجيا يمكن الركون اليها لدعم أهدافها الفنية واحتياجاتها من الاتصالات ومتطلباتها الإدارية. ولهذا، أوصى المكتب بأن تضع اللجنة خطة للإبلاغ من الكوارث وأن تُقيم وتختبر الخطط البيئية لبيروت لتكفل تنفيذ جميع المواصفات المتفق عليها وأنها تحقق النتائج المرجوة منها.

٧٢ - وأعربت إدارة اللجنة عن اتفاقها مع تلك التوصيات وأفادت أنها ستقوم كجزء من استراتيجيتها الشاملة لتجهيز البيانات بالتخطيط المتصل بحالات وقوع الكوارث واتقائها فيما يتعلق بعمليات التجهيز الإلكتروني للبيانات التي تضطلع بها.

٦٨ - بينت مراجعة الحسابات أنه لم يجر وضع أو تنفيذ سياسات أو مبادئ توجيهية أو إجراءات رسمية في اللجنة في مجال الأمن وأنه لا يوجد في قسم الخدمات الالكترونية التابع للجنة أي موظفين يتمتعون بالخبرة الفنية اللازمة لتحقيق الأمن والمحافظة عليه. وفيما يتعلق بالحاسوب الرئيسي، لم تطبق المعايير المقبولة عموما المتعلقة بطول كلمة السر ولا توجد مواعيد لانتهاؤ سرّيات كلمات السر أو ما يوجب تغييرها بصورة دورية. ولهذا فإن النظام معرض للوصول إليه دون إذن في بيئة لا رقابة فيها. وتوجد أوجه قصور مماثلة بالنسبة لنظام شبكات المناطق المحلية والبريد الإلكتروني.

٦٩ - ويجري حاليا عمل نسخ احتياطية من تخزين جميع البيانات الموجودة على أجهزة التخزين التي يمكن الوصول إليها بصورة مباشرة والموجودة في غرفة الحاسوب المركزي كما يجري نقل هذه الأجهزة بالتناوب بعيدا عن موقعها إلى خزانة من الفولاذ السميكة المقاوم للنار موجودة في مركز المؤتمرات. وأبرم اتفاق مع مورد خارجي لتوفير خدمة التخزين الاحتياطي للبيانات المتصل بالإبلاغ من الكوارث. ورغم اتخاذ بعض الخطوات الأولية المتصلة بالإبلاغ من الكوارث فإنه لم تنفذ لغاية الآن في اللجنة خطة كاملة للإبلاغ من الكوارث. ولا تزال هناك حاجة لإجراء تحليل لاحتمال تعرض الحاسوب الرئيسي وشبكة المنطقة المحلية لإحدى الكوارث. كما أن هناك حاجة لوضع خطة تجريبية لحالات وقوع الكوارث لإجراء تدريبات عملية في موقع التخزين الاحتياطي. واتقاء الكوارث هو أيضا بحاجة إلى مزيد من التحليل والتحسين. وأوصى المكتب بأن تنشئ اللجنة مهمة أمنية مستقلة، في قسم الخدمات الالكترونية التابع لها، يتضمن المسؤولية الكلية عن أمن البيئة التكنولوجية في اللجنة. وأوصى المكتب كذلك بأن تضع اللجنة خطة للإبلاغ من الكوارث من أجل توفير مستوى من إمكانية الاعتماد على النظام يفي بمتطلبات اللجنة والمقر.

٧٠ - وأفادت إدارة اللجنة أن تنفيذ التوصيات يتوقف على ملء الوظيفة الشاغرة للمشرف على الخدمات التقنية. وتسعى اللجنة إلى الحصول على موافقة المقر على البدء بإجراءات اختبار وتعيين مرشحين حائزين على ما يلزم من الخلفية العلمية والخبرة الفنية.

(توقيع) كارل ث. باشكي

وكيل الأمين العام

لشؤون المراقبة الداخلية

الحواشي

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/48/6/Rev.1)، المجلدان الأول والثاني.

(ب) المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/45/6/Rev.1)، المجلدان الأول والثاني.

(ج) المرجع نفسه، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٦ (A/50/6/Rev.1)، المجلدان الأول والثاني.

— — — — —